مقتطف من دروس

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

(١٩-٢١)

الشيخة أم عبدالله حفظها الله
بنت الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله
https://omabdullahalwadeai.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص درس الجملة المستأنفة

من درس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

(١٨) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

فوائد:

* الجملة التي تكون نعتًا تكون خبرية لا إنشائية؛ فالجمل الإنشائية لا تكون صفة ولا حالًا، وكما قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ...وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

(وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) أي: في باب النعت، يمنع أن تكون الجملة إنشائية.

أما في باب الخبر فلا يمنع وقوع الجملة الطلبية وإن كان قد منعه بعضهم، وقالوا: لا يقال: زيد اضربه، على أن جملة الطلب خبر.

* وما جاء في باب النعت ما ظاهره النعت بجملة طلبية فمؤول على تقدير، (وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ)، ومنه قول الشاعر:

حَتَّى إِذا جن الظلام وَاخْتَلَطَ... جاؤوا بمذق هَل رَأَيْت الذِّئْب قطّ

ففيه إضمار تقدير: جاءوا بمذق مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط، والصفة (مقول).

* وكما نستفيد من قول ابن مالك: (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا) أن الجملة التي تكون نعتًا يكون منعوتها نكرة وليس معرفة.

تعريف الجملة الخبرية: هي المُحتملَة للتصديق والتكذيب، مع قطع النظر عن قائلها.

وقد تكون اسمية كقول الشاعر:

أَنا ابْنُ جَلا وَطَلَّاعُ الثَّنَايا... مَتى أَضَعِ الْعِمامَةَ تَعرِفوني

وقد تكون فعلية، مثل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، على قراءة الرفع.

يقابل الجملة الخبرية الجملة الإنشائية، فالجملة الإنشائية: هي التي لا تحتمل الصدق والكذب.

ومن الإنشائية: أنواع الطلب الثمانية المذكورة في قول الشاعر:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَد كَمُلَا

ما ضابط الجملة الخبرية التي تكون بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال؟

هي المُحتملَة للتصديق والتكذيب، مع قطع النظر عن قائلها، التي لم يطلبها العامل لزومًا، ويصِحُّ الاستغناء عنها.

فهذه قيود لصلاحية الجملة الخبرية:

- ألا يطلبها العامل.

- أن يُستغنى عنها، فإذا لم يصلح الاستغناء عنها فتمتنع، قال ابن هشام في «مغني اللبيب» (٥٦٣): الْقَيْد الثَّانِي: صلاحيتها للاستغناء عَنْهَا، وَخرج بذلك: جملَة الصِّلَة وَجُمْلَة الْخَبر وَالْجُمْلَة المحكية بالْقَوْل؛ فَإِنَّهَا لَا يسْتَغْنى عَنْهَا، بِمَعْنى أَن معقولية القَوْل متوقفة عَلَيْهَا وَأَشْبَاه ذَلِك.

النكرة على قسمين:

- محضة، ويقال: نكرة تامة، وهي التي لا يوجد ما يقيدها.

وفي «مختصر الشنواني»(١٠٣): وهي التي لم تخصص بشيء من المخصصات. اهـ.

فإن المخصصات تقربها من التعريف، مثل: الصفة، الإضافة.

- ونكرة غير محضة، ويقال: نكرة ناقصة، وهي التي يوجد ما يقيدها.

الجملة الخبرية على أربعة أحوال:

إذا وقعت الجملة الخبرية بعد نكرة محضة فصفة، وإن وقعت بعد نكرة غير محضة فمحتملة للوصفية والحالية.

وإذا وقعت بعد معرفة محضة فحال، وإن وقعت بعد معرفة غير محضة فيجوز فيها أيضًا الوصفية والحالية. فهذه أربعة أنواع للجملة الخبرية.

وتُعرب الجملة الخبرية هذا الإعراب بشرطين: عند وجود المقتضي، وانتفاء المانع.

* فالمقتضي للوصفية أن تقع بعد نكرة محضة، والمقتضي للحالية أن تقع بعد معرفة محضة، والمقتضي لاحتمال الوصفية والحالية عدم تمحض التنكير والتعريف.

* والمانع للوصفية: الاقتران بواو الحال أو (إلا)، والمانع للحالية: الاقتران بحرف الاستقبال كـ (السين وسوف) أو (لن)، والمانع أيضًا: احتمالها فساد المعنى.

بعض القواعد عن الضمائر:

الضمائر أعرف المعارف. سواء كانت للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب، كما ذكر الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب»(٢١١).

وكون الضمائر أعرف المعارف أي: بعد لفظ الجلالة، فإن لفظ الجلالة أعرف المعارف إجماعًا.

وهناك قاعدة: الضمائر لا تُوصف ولا يوصف بها؛ وذلك لأنها أعرف المعارف.

(١٩) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

فوائد:

- لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل -ماضٍ أو مضارع أو أمر، ولو كان ناقصًا على الأصح-، أو بما في معناه؛ ليكتمل المعنى.

والذي في معنى الفعل هو: المصدر والصفة كـ(اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل).

قال العطار رَحِمَهُ اللهُ في «حاشية موصل الطلاب»(٣٧٧): كاسم الفعل نحو: (نزال بزيد) أي: انزل به، والاسم المؤول بالوصف، نحو: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} [الزخرف: ٨٤]، فالجار متعلق بـ(إله)؛ لتأوله بـ(معبود). اهـ.

- وما المراد بالتعلق؟

المراد بقولهم: متعلق بالفعل أو بما في معناه: العمل في محل الجار والمجرور، فالجار والمجرور يكون في محل رفع أو نصب حسب موقعه.

- والمتعلِّق بكسر اللام: المعمول، وهو شبه الجملة الجار والمجرور، والظرف.

والمتعلَّق به، بفتح اللام: العامل، الفعل وشبهه، وهو الذي يعمل في محل شبه الجملة رفعًا أو نصبًا.

- وما هو السبب في الإتيان بالمتعلِّق؟

قال ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في «مغني اللبيب»(٥٧٥): وَالْأَصْل أَن أفعالا قصرت عَن الْوُصُول إِلَى الْأَسْمَاء فأُعينت على ذَلِك بحروف الْجَرّ. اهـ.

فالفعل قد يكون قاصرًا لا يصل إلى الأسماء إلا بحرف الجر.

هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث؟

قولان لهم:

- فمنهم من قال: الأفعال الناقصة لا تدل على الحدث وإنما تدل على الزمان.

وهذا قول الأكثرين كما في «شرح قطر الندى»، قال: ولهذا عندهم سميت ناقصة؛ لأَنَّهُ سُلِبَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَدَثِ وَتَجَرَّدَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ.

- ومنهم من قال: الأفعال الناقصة تدل على الحدث والزمان إلا (ليس)، فإنها تدل على الزمان دون الحدث.

وهؤلاء عندهم سميت كان وأخواتها ناقصة؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها، فهي تحتاج إلى مرفوع ومنصوب. وهذا ترجيح ابن هشام.

ولهذا الاختلاف في المراد بتمامها ونقصانها نشأ اختلاف آخر، وهو: هل يتعلق الظرف والجار والمجرور بالأفعال الناقصة؟

قال الفاكهي في «مجيب الندى إلى شرح قطر الندى»(٢/ ١٤): فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقها بها، ومن قال: لا، يمنع ذلك.

وممن قال بالمنع: المبرد والفارسي وابن جني وغيرهم.

ورجح ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ جواز ذلك كما في «مغني اللبيب»(٥٧١)، وقال: وَالصَّحِيح أَنَّهَا-أي: الأفعال الناقصة-كلهَا دَالَّة عَلَيْهِ-أي: على الحدث-إِلَّا لَيْسَ، وَاسْتُدلَّ لمثبتي ذَلِك التَّعَلُّق بقوله تَعَالَى: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا} [يونس: ٢]، فَإِن اللَّام لَا تتَعَلَّق بـ(عجبًا)؛ لِأَنَّهُ مصدر مُؤخر، وَلَا بـ(أوحينا)؛ لفساد الْمَعْنى، وَلِأَنَّهُ صلَة لـ(أَن).

فائدة:

(ليس) عند جمهور النحاة أنها لا تدل على الحدث، قال الشيخ محيي الدين في حاشية «شرح ابن عقيل»(١/ ٢٦٣): أما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه؛ لان المحقق الرضي ذهب إلى أن " ليس " دالة على حدث-وهو الانتفاء-، ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث-كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور-فإنا نقول: إن عدم

دلالتها على حدث ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها؛ بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

وقال يس في «حاشية على شرح الفاكهي»(٢/ ١٤) عن عبارة(ليس) لا تدل على الحدث: والمراد أنها لا تدل عليه استعمالًا، وإلا فكل فعل يدل على الحدث وضعًا، وحينئذ فلا ينافي قول الرضي: إنها لا تدل على الحدث؛ لأن مراده أنها تدل عليه وضعًا، فتفطن.

فائدة:

الأصل في الجار والمجرور التعلُّق بمذكور، وقد يتعلق بمحذوف وجوبًا، كأن يكون خبرًا أو حالًا أو صفة أو صلة للموصول، أو جوازًا كقوله تَعَالَى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا } [الأعراف: ٧٣]، أي: وأرسلنا إلى ثمود.

فائدة:

هل يقال: (الجار والمجرور متعلقان)، أو يفرد المجرور بالتعلق؟

المتعلِّق هو المجرور وليس الجار والمجرور، ولا أيضًا الجار وحده، فالمجرور هو الذي عمل المتعلَّق به في محله. ولكن قد يقال: (متعلقان)، ويكون هذا من باب التوسع في العبارة؛ لأن الجار كالجزء من المجرور، فكأنهما شيء واحد.

قال الرضي: والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف، لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلًا عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ، فقالوا: هما في محل نصب. كما في «مختصر حاشية الشنواني» (١٠٩)

وفي «حاشية شرح الأشموني»(٢/ ٢٥٤) للصبان: متعقبًا الأشموني في قوله: (يجب أن يكون للجار والظرف متعلق..)، قال: والتحقيق أن ذلك المتعلَّق إنما يعمل في المجرور، وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق، بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعديًا إليه بنفسه، فتعلق المجرور به تعلق عمل.

قال: وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه، ونسبة التعلق إليه مسامحة، أو مرادهم تعلق الإيصال؛ لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء.

فعُلم أن المحل للمجرور فقط. هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف، وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعًا، نحو: زيد في الدار، أو نصبًا نحو: خرج زيد بثيابه، أو جرًّا نحو: مررت برجل من الكرام. أفاده الدماميني وغيره. اهـ.

فائدة:

هناك حروف مستثناة لا تتعلق بشيء:

١. حرف الجر الزائد: كالباء، ومن.

٢. (لعل) الجارة في لغة من يجر بها المبتدأ، وهم عُقيل.

٣. (لولا) الامتناعية عند من عدها حرف جر، بشرط أن يكون مجرورها ضميرًا متصلًا.

٤. كاف التشبيه، عند من عده زائدًا، ولكن الصحيح -كما يفيده كلام ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ- أن الكاف ليست زائدة، ولكن قد تزاد في بعض المواضع، ومن ذلك: قوله تَعَالَى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]، فالكاف هنا زائدة للتوكيد.

٥. و زاد ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ موضعين آخرين في حروف الجر الزائدة في «مغني اللبيب»(٥٧٥): (رب)، نحو: (رب رجل صالح لقيته أو لقيت)، وحرف الاستثناء وهو (خلا، وعدا وحاشا) إذا خفضنَ.

نستفيد أنه لا يتعلق من حروف الجر إلا ما كان أصليًّا، وأما حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد فلا يتعلقان.

المراد بقولهم عن بعض الأقوال: فيه نظر:

قال ابن القاسم رَحِمَهُ الله في «حاشية الروض المربع»(٢/ ٤٧٢): والمراد أنه يحتاج أن يعاد فيه النظر، أو يحتاج أن ينظر فيه؛ لإظهار ما يلوح فيها من فساد، ولا يقال: فيه نظر، في كلام مقطوع بفساده، ولا صحته، بل فيما كان فساده محتملا، فإن قيل في كلام مقطوع بفساده، كان كناية أو محاباة، وإن قيل فيما هو مقطوع بصحته كان عنادًا ومكابرة.

وينظر «شرح مختصر الروضة»(١/ ١٥٢) للطوفي.

(٢٠) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

ما حكم الجار والمجرور، والظرف بعد النكرة والمعرفة؟

يكون حكمه حكم الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدم ذكرها في بابها، فيكون الحكم على التفصيل السابق:

إذا وقع بعد معرفة محضة فحال.

إن وقع بعد معرفة غير محضة يحتمل الأمرين الوصفية والحالية.

إن وقع بعد نكرة محضة فصفة.

إن وقع بعد نكرة غير محضة يحتمل الأمرين: الوصفية، والحالية.

فائدة لغوية:

الأكمام: جمع كِم، بكسر الكاف، وهو وعاء الطلع.

قال الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: {إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا} [فصلت: ٤٧]، وقال سُبحَانَهُ: {فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ (١١)} [الرحمن: ١١].

فالأكمام: وعاء الطلع، وهو الغلاف.

فائدة:

وهي: هناك أربعة مواضع يحذف فيها متعلق الجار والمجرور وكذا الظرف وجوبًا.

الصفة، والحال، والخبر، والصلة.

* أمثلة لتعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوبًا:

المثال الأول: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ)، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة.

والثاني: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾، الجار والمجرور (فِي زِينَتِهِ) متعلق بمحذوف حال.

الثالث: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مثال الخبر، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر.

الرابع: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (فِي السَّمَاوَاتِ) متعلق بمحذوف صلة لاسم الموصول (مَن).

فائدة:

العامل المحذوف في الصفة والحال والخبر يجوز تقديره فعلًا كـ(استقر، وحصل)، أو اسمًا كـ(كائن، ومستقر). ففيه جواز الأمرين التعلق باسم، أو فعل، والأكثرون كما في «مغني اللبيب»(٥٨٤) على التقدير بفعل.

وعلّل لذلك بأنه لو قدر اسمًا؛ فلأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، هذه قاعدة.

وعلى التقدير بالفعل؛ فلأن الأصل في العمل للأفعال لا الأسماء التي تشبه الفعل.

- أما الصلة فيجب أن يكون المحذوف فعلًا؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

فائدة:

يطلق بعض النحويين الظرفَ على الجار والمجرور.

وهذا الظرف -وهو الجار والمجرور- على قسمين:

* ظرف لَغْوي: وهو الذي ذكر عامله، أو حذف جوازًا؛ لوجود دليل يدل عليه. وسمي لغويًّا: لإلغاء الضمير فيه.

مثال المحذوف جوازًا لوجود قرينة تدل عليه: (متى سافرت؟ في يوم الجمعة) في يوم متعلق بفعل محذوف جوازًا يدل عليه ما قبله، والتقدير: سافرت.

* وظرف مستقَر: وهو أن يحذف عامله-وهو متعلَّقه-وجوبًا كهذه المواضع الأربعة (الصفة والحال والخبر والصلة). وسمي مستقرًا؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله.

- وهنا تنبيه: تحاشى بعضهم أن يقال: ظرف لغوي؛ لوروده في القرآن والحديث النبوي. قال العطار في «حاشية موصل الطلاب»(٤٠١): قال شارح «اللباب»: لا أحب التسمية باللغو؛ لوقوعه في التنزيل، ففيه إخلال بالأدب، فيسمى ظرفًا خاصًّا لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفًا عامًا؛ لأن الملحوظ عموم العامل. اهـ.

(٢١) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

فائدة:

ما حكم المرفوع بعد الجار والمجرور، وكذا الظرف؟

- الجار والمجرور وكذا الظرف إذا وقعا صفة، أو خبرًا، أو حالًا، أو صلة، أو في حال الاعتماد على نفي أو استفهام، يجوز أن يكون المرفوع بعدهما: فاعلًا، أو مبتدأ مؤخرًا، وشبه الجملة قبله خبر مقدم.

مثال الصفة (مررت برجل في الدار أبوه)، ومثال الصلة: (جاء الذي في الدار أبوه)، ومثال الخبر: (زيد عندك أخوه)، ومثال الحال: (مررت بزيدٍ عليه جبة)، ومثال الواقع بعد النفي والاستفهام: (ما في الدار أحد)، و(هل في الدار أحد؟)

والأخفش-وهو بصري-والكوفيون لا يشترطون الاعتماد؛ فلذا يجيزون الوجهين، فمثلًا: (في الدار زيد) في زيد وجهان: يجوز أن يكون فاعلًا سد مسد الخبر، ويجوز أن يكون مبتدأً مؤخرًا.

وأما البصريون غير الأخفش فيوجبون ابتدائيته، فليس عندهم فيه إلا وجه واحد: الجار والمجرور خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر؛ لأنه لم يعتمد على نفي أو استفهام.

تنبيه: ما يجري من أحكام للجار والمجرور يجري للظرف في كل تقدم: من حكمه بعد النكرة والمعرفة، وحكم المرفوع بعده.

قاعدة:

الأصل عدم التقديم والتأخير، فالأصل بقاء كل شيء في موضعه، مثلًا: الفعل قبل المفعول به، أن يسبق الفاعل المفعول به، أن الخبر يتأخر عن المبتدأ، وهكذا، فإذا جاء خلاف هذا فهو خلاف الأصل، ولابد من قرينة توضح هذا وتزيل اللبس؛ لأنه خلاف الأصل.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»(١٦/٢١٨): وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ فَالْأَصْلُ إقْرَارُ الْكَلَامِ عَلَى نَظْمِهِ وَتَرْتِيبِهِ...، ثُمَّ إنَّمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ مَعَ الْقَرِينَةِ أَمَّا مَعَ اللَّبْسِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ عَلَى الْمُخَاطَبِ.